PUBLIC

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
2 أبريل 2023

تراجع وطأة الضغوط التضخمية عالمياً

< مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها البنوك مؤخراً إلا ان ثقة المستهلك في الولايات المتحدة وأوروبا ظلت صامدة بدعم من قوة سوق العمل وانخفاض تكاليف الوقود.
- تراجع أسعار المستهلكين في أوروبا واليابان وأستراليا هامشياً مقارنة بالقراءة السابقة نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وأسعار المواد الغذائية ظلت مرتفعة.
- مؤشر تضخم أسعار المتاجر في المملكة المتحدة يصل إلى مستوى جديد من الارتفاع في مارس في ظل تزايد معدل تضخم أسعار المواد الغذائية.
- أول بيانات رسمية لمؤشر مديري المشتريات من الصين تكشف عن تسجيل انتعاشاً قوياً بعد رفع تدابير الاغلاق المرتبطة بفيروس كوفيد-19.
- مؤشر الدولار الأمريكي يحوم حول 102 وينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 102.594.

الولايات المتحدة الامريكية

صمود مؤشرات ثقة المستهلك

ارتفعت ثقة المستهلك في الولايات المتحدة في شهر مارس الماضي وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدها قطاع البنوك خلال نفس الفترة. إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن مؤسسة كونفرنس بورد إلى 104.2 في مارس مقابل 103.4 في فبراير. وانخفض عنصر الوضع الحالي هامشياً بينما تحسن عنصر التوقعات. وشهدت معنويات التفاؤل دعماً من قوة أوضاع سوق العمل وانخفاض تكاليف الوقود، إلا أن من شملهم المسح أشاروا إلى أنهم سينفقون أقل على العناصر الكمالية مثل الترفيه وتناول الطعام بالخارج. وتدعم تلك القراءة قوة الإنفاق على المدى القريب، إلا أن هناك بعض الرياح المعاكسة والتي تتمثل في ارتفاع تكاليف الاقتراض وضعف فرص الحصول على الائتمان.

وكشفت أحدث دراسة استقصائية أجراها بنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند والتي تتعقب أوضاع العمل في شركات التصنيع على مستوى المنطقة عن تحسن هامشي في مارس. إذ ارتفع المؤشر المركب لشركات التصنيع في الحي الخامس من -16 في فبراير إلى -5 في مارس في ظل مواصلة الشركات الإبلاغ عن تراجع حدة قيود سلاسل التوريد. وفي ذات الوقت، انخفض متوسط معدل نمو الأسعار التي تم دفعها بشكل معتدل بينما تغير متوسط معدل نمو الأسعار الذي تم تلقيها هامشياً في مارس، وتتوقع الشركات أن يعتدل كلاهما خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

وفي سوق الإسكان، ارتفعت مبيعات المنازل المعلقة بشكل غير متوقع خلال الشهر الماضي ووصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أغسطس، مما دعم المؤشرات التي تشير إلى أن سوق الإسكان قد يستقر بعد مروره بعام ملئ بالاضطرابات. وارتفعت المبيعات بنسبة 0.8% على أساس شهري مقابل توقع انخفاضها بنسبة 2.1%. أما على أساس سنوي، تراجعت مبيعات المنازل المعلقة بنسبة 21.1% في فبراير. واتجهت معدلات الرهن العقاري إلى الانخفاض بعد أن أدى انهيار بنكين أمريكيين إلى إثارة مخاوف من انتشار العدوى على مستوى القطاع المصرفي، مما أدى إلى انخفاض عائدات سندات الخزانة الأمريكية.

أما بالنسبة للمؤشر المفضل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لقياس معدل التضخم، فقد ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.3% فقط على أساس شهري (4.6% على أساس سنوي) في فبراير، وهو أقل من التوقعات التي أشارت إلى ارتفاعه بنسبة 0.4% ومعدل النمو المسجل الشهر السابق والذي بلغ 0.5% (4.7% على أساس سنوي). وتمثل تلك القراءة تباطؤاً طفيفاً عن الشهر السابق وأظهرت ضغوط الأسعار مؤشرات دالة على التراجع التدريجي، حيث انه على الرغم من اعتدالها إلا أنها ما تزال مرتفعة.

وصرح نيل كاشكاري رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس والذي يدلي بصوته في السياسة النقدية هذا العام أن الاضطرابات المصرفية الأخيرة زادت من خطر حدوث ركود في الولايات المتحدة. وقبل انهيار البنوك هذا الشهر واضطراب السوق، قال كاشكاري إن على مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة إلى نحو 5.4% والاحتفاظ بها عند هذا المعدل حتى تهدأ وتيرة التضخم.

وأستقر مؤشر الدولار الأمريكي هذا الأسبوع، وتحرك في نطاق 102 لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 102.594.

أوروبا

انخفاض أسعار الطاقة يؤدي إلى تراجع وتيرة التضخم

وفي تطور مماثل لجيرانهم عبر المحيط الأطلنطي، واصلت ثقة رجال الأعمال والمستهلكين في ألمانيا اتجاهها التصاعدي في مارس. إذ ارتفع المؤشر الرئيسي الأبرز في ألمانيا، مؤشر توقعات الأعمال الصادر عن معهد IFO، للشهر السادس على التوالي، ووصلت قراءته إلى 93.3 في مارس مقابل 91.1 في فبراير فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار الغاز بالجملة وإعادة فتح الاقتصاد الصيني. وارتفعت المؤشرات الفرعية للتقييم الحالي والتوقعات بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من الاضطرابات الأخيرة التي شهدها قطاع البنوك، تشير أحدث مؤشرات المعنويات الاقتصادية إلى أن تلك التأثيرات

PUBLIC

تبدو محدودة ولم تؤثر بعد على الاقتصاد الحقيقي. فمن جهة المستهلك، كانت الصورة مختلطة في شهر مارس. إذ ارتفع مؤشر GfK لمناخ المستهلك إلى -29.5 مقابل -30.6 في فبراير. وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أنه يمثل تباطؤ لوتيرة التحسن التي شهدناها على مدار الأشهر السابقة. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن توقعات الدخل بفضل الانخفاض الملحوظ لأسعار الطاقة، إلا أن الميل للشراء اظهر تغيراً هامشياً.

وانعكست أثار تراجع أسعار الطاقة على الضغوط التضخمية التي أظهرت أيضاً مؤشرات دالة على التراجع على مستوى المنطقة. إلا أن أسعار المواد الغذائية ما تزال هي العنصر الرئيسي الذي يدفع التضخم إلى الارتفاع. وفي ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.8% على أساس شهري وبنسبة 7.4% على أساس سنوي، مقابل 8.7% على أساس سنوي في يناير وفبراير من العام الحالي. وما تزال أسعار المواد الغذائية تشهد نمواً بمعدلات فوق المتوسط (بزيادة قدرها 22.3% على أساس سنوي)، إلا أن أسعار الطاقة تباطأت بوتيرة كبيرة (بزيادة قدرها 3.5% على أساس سنوي). وبخلاف تلك العناصر، ساهمت حزمة الإغاثة التي قدمتها الحكومة الألمانية أيضاً في تباطؤ وتيرة التضخم. وتشهد اسبانيا اوضاعاً مشابهة، إذ ارتفع معدل التضخم بنسبة 0.4% على أساس شهري وبنسبة 3.3% على أساس سنوي في مارس، أي بانخفاض كبير من 6.0% على أساس سنوي في فبراير. أما في فرنسا، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.8% على أساس شهري وبنسبة 5.6% على أساس سنوي في مارس، مقابل 6.3% على أساس سنوي في فبراير. وفي منطقة اليورو ككل، انخفض المعدل السنوي للتضخم من 8.5% في فبراير إلى 6.9% في مارس، إلا أن التضخم الأساسي ارتفع من 5.6% إلى 5.7% في مارس.

وبدأت العملة الموحدة تداولات الأسبوع في حدود 1.0700 واتخذت اتجاهاً تصاعدياً لتنهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.0843.

المملكة المتحدة

لا بوادر للانفراج امام المتسوقين

واصلت معدلات تضخم أسعار المتاجر اتجاهها التصاعدي في المملكة المتحدة. إذ تسارعت وتيرة نمو مؤشر أسعار المتاجر الصادر عن اتحاد تجار التجزئة البريطاني من 8.4% على أساس سنوي في فبراير إلى مستوى جديد من الارتفاع وصل إلى 8.9% على أساس سنوي في مارس. وقالت هيلين ديكنسون، الرئيس التنفيذي لاتحاد التجزئة البريطاني، "تضخم أسعار المتاجر لم يصل بعد إلى الذروة. مع اقتراب عيد الفصح، ترك ارتفاع تكلفة السكر إلى جانب ارتفاع تكاليف التصنيع بعض العملاء يشعرون بمرارة مع ارتفاع أسعار الشوكولاتة والحلويات والمشروبات الغازية في مارس". كما ارتفعت أسعار الفاكهة والخضروات، حيث أدى ضعف المحاصيل في أوروبا وشمال إفريقيا إلى أزمات في وفرة المحصول، وأصبحت الواردات أكثر تكلفة بسبب ضعف الجنيه الإسترليني. وارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية في مارس إلى أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق، اذ وصل إلى 15% مقابل 14.5% في فبراير.

وتحدث محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي، الأسبوع الماضي مرة أخرى حول أن الأولوية القصوى للبنك المركزي تظل معالجة التضخم. وعلى الرغم من المخاوف العالمية المحيطة بالقطاع المصرفي، قال بيلي إن البنوك البريطانية "تتمتع بالمرونة، ولديها مراكز قوية لرأس المال والسيولة، وهي في وضع جيد لدعم الاقتصاد." بالإضافة إلى ذلك، أشار بيلي إلى أن البنك المركزي لن يتأثر بالشكوك في النظام المالي العالمي. وذكر أن لجنة السياسة النقدية "ستركز على وظيفتها المهمة المتمثلة في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف". وأقر بيلي بأن تزايد ضغوط التكلفة والأسعار ما تزال مرتفعة وأن مسار التضخم لن يكون سلسا بالكامل. وأشارت البيانات التي صدرت مؤخراً إلى تزايد مرونة الاقتصاد حتى بعد رفع سعر الفائدة 11 مرة متتالية، وهناك حاجة إلى مواصلة تشديد السياسة النقدية في ظل استمرار معدلات التضخم.

وبدأ الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع في حدود 1.2200 وحصل على دعم من التعليقات المتشددة لمحافظ بنك إنجلترا، وأنهى تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.2337.

آسيا والمحيط الاطلنطي

تعافي الصين من أزمة كوفيد الاقتصادية

أظهر ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم مؤشرات دالة على الانتعاش من الاضطرابات الناجمة بصفة رئيسية عن تفشي فيروس كوفيد-19. وتسارعت وتيرة تعافي الاقتصاد الصيني في مارس، حيث استمر الأداء القوي لمؤشرات التصنيع والخدمات والبناء، مما عزز توقعات النمو هذا العام.

وعلى الرغم من تراجع قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع عن المستوى المسجل في شهر فبراير، إلا أن القراءة الرسمية تخطت توقعات الاقتصاديين ووصلت إلى 51.9. وأدى الإنفاق على الخدمات والاستثمارات الحكومية الموجهة للبنية التحتية إلى تحسن وتيرة تعافي الاقتصاد. وقفز مؤشر مديري المشتريات الرسمي غير الصناعي في الصين من 56.3 في فبراير إلى 58.2 في مارس. وتعتبر بيانات مؤشر مديري المشتريات هي أول المؤشرات الرسمية للنشاط الاقتصادي الصادرة هذا الشهر، والتي تظهر ازدياد الانتعاش بعد إلغاء القيود الصارمة لاحتواء انتشار الفيروس وتراجع حدة موجات الإصابة به.

اليابان تواجه تباين أرقام التضخم

جاءت مؤشرات تباطؤ التضخم في اليابان متباينة، مما يسلط الضوء على تزايد ضغوط الأسعار في ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم. إذ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لبنك اليابان، والذي يعتبر مقياس التضخم المفضل لدى البنك المركزي، إلى 2.7% على أساس سنوي في فبراير مقابل 3.1% على أساس سنوي في يناير. كما تباطأت وتيرة نمو تضخم مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو، إذ ارتفع بنسبة 3.2% على أساس سنوي في مارس، في حين تباطأت وتيرة النمو من 3.3% على أساس سنوي في فبراير ومقارنة بأعلى مستوياتها المسجلة في 42 عاماً والتي بلغت 4.3% على أساس سنوي في يناير، وذلك على خلفية تأثير الدعم الحكومي للحد من فواتير المرافق العامة. إلا ان المقياس الذي يستثني أسعار المواد الغذائية الطازجة والطاقة في طوكيو، والذي يراقبه بنك اليابان عن كثب كمقياس لضغوط الأسعار من جانب الطلب، وصل إلى 3.4% على أساس سنوي في مارس، فيما

PUBLIC

يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من ثلاثة عقود وأعلى من 3.1% المسجلة على أساس سنوي في فبراير. كما ارتفعت أسعار الخدمات في فبراير. إذ ارتفع مؤشر أسعار منتجي الخدمات وفقاً لبنك اليابان من 1.6% على أساس سنوي في يناير إلى 1.8% على أساس سنوي في فبراير.

وفي إشارة إيجابية للتعافي الاقتصادي في اليابان، تحسن الإنتاج الصناعي بنسبة 4.5% على أساس شهري في فبراير، وعكس جزئياً التراجع البالغ 5.3% على أساس شهري في يناير والناجم عن عطلة رأس السنة القمرية الجديدة. ومن جهة أخرى، ارتفعت مبيعات التجزئة إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من عامين، إذ نمت بنسبة 1.4% على أساس شهري وبنسبة 6.6% على أساس سنوي في فبراير. وكان الانتعاش الأخير الذي شهده الاقتصاد بدعم من الإنفاق الاستهلاكي القوي على الرغم من تزايد معدلات التضخم. في المقابل، كشفت بيانات منفصلة أن أوضاع سوق العمل ساءت بشكل طفيف في فبراير. إذ ارتفع معدل البطالة من 2.4% إلى 2.6% وانخفض معدل المتقدمين للحصول على الوظائف مقابل عروض الوظائف المتاحة ليصل إلى 1.34، مما يعني أن هناك 134 وظيفة معروضة لكل 100 متقدم. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف النظرة المستقبلية لأجور الموظفين، والذي يعتبر من أبر العوامل الرئيسية المحددة لقرار بنك اليابان بشأن موعد بدء تطبيع سياسة التيسير النقدي المتبعة حالياً.

وبدأ الين تداولات الأسبوع بأداء قوي عند مستوى 130.53، إلا انه انهى تداولات الأسبوع بأداء أضعف، مغلقاً عند 132.79.

استمرار تراجع أنشطة الأعمال

تباطأت مبيعات التجزئة الأسترالية في فبراير، وذلك في ظل قيام المتسوقين بكبح الإنفاق في مواجهة تزايد التكاليف وارتفاع أسعار الفائدة. وحققت مبيعات التجزئة ارتفاعا هامشياً بنسبة 0.2% على أساس شهري في فبراير مقابل ارتفاعها بنسبة 1.8% على أساس شهري الشهر السابق. وساهم ارتفاع معدل التضخم السنوي بأبطأ وتيرة منذ يونيو من العام الماضي في تعزيز رؤية أن أسوأ ارتفاع للأسعار قد مر بالفعل. اذ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين إلى 6.8% على أساس سنوي في فبراير مقابل 7.4% على أساس سنوي في يناير. وتراجع معدل التضخم بنسبة 14.6% على أساس شهري في تكاليف العطلات والسفر، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة النمو السنوي للإسكان، والذي ارتفع بنسبة 9.9% عن العام السابق. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 8%، بينما ارتفعت الإيجارات بنسبة 4.8%. كما ارتفعت الأسعار باستثناء الفئات المتقلبة كالفاكهة والخضروات والوقود إلى 6.9% على أساس سنوي في فبراير، مقابل 7.5% في يناير.

وساهمت البيانات الأخيرة في تعزيز الآراء الداعمة للتوقف المؤقت عن رفع أسعار الفائدة في اجتماع بنك الاحتياطي الأسترالي الأسبوع المقبل. وأشار محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي فيليب لوي إلى أهمية قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأسبوع الماضي، قائلاً إن المجلس سيبحث عن المزيد من البيانات قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتوقف عن سياسات التشديد. وقال لوي إن البنك المركزي كان أقرب إلى إيقاف رفع سعر الفائدة مؤقتاً لأن السياسة النقدية أصبحت الآن في منطقة مقيدة، واقترح أن يحدث التوقف في أبريل على أقرب تقدير اعتماداً على البيانات.

وبدأ الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع في حدود 0.6600 لكنه لم يستطع الصمود فوق حاجز 0.6700 بعد صدور بيانات التضخم التي أدت إلى الرهان على تحول سياسات البنك المركزي الاسترالي. وأنهى تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 0.6687.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30655.

أسعار العملات 2 - أبريل - 2023

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0908	1.0838	1.0928	1.0843	1.0710	1.1060	1.0895
GBP	1.2387	1.2326	1.2426	1.2337	1.2140	1.2510	1.2355
JPY	132.65	132.57	133.59	132.79	129.65	132.72	131.00
CHF	0.9134	0.9114	0.9177	0.9148	0.9075	0.9280	0.9057

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com